إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/85
للنشر الفوري
٢٤ مارس ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار الإقراض

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق، بما في ذلك إنشاء "خط الائتمان المرن"(FCL) الجديد.

وقد صرح السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي بأن "هذه الإصلاحات تمثل تغيرا ملحوظا في كيفية مساعدة الصندوق لبلدان الأعضاء ــ على النحو المطلوب في فترة الأزمة العالمية الراهنة على وجه الخصوص. وسوف تكون زيادة المرونة فيما نقدمه من قروض إلى جانب ترشيد الشرطية عاملا مساعدا لنا في الاستجابة الفعالة لمختلف احتياجات البلدان الأعضاء. وسوف يساعد ذلك بدوره على تجاوز البلدان الأعضاء للأزمة وعودتها إلى تحقيق نمو قابل للاستمرار."

ودعا السيد ستراوس–كان البلدان قوية الأداء التي قد تتضرر من الأزمة إلى استخدام "خط الائتمان المرن" الجديد الذي قال إنه "يمكن أن يزيد من قوة وضعها الاقتصادي."

وتتضمن التغييرات المقرر إدخالها على إطار الإقراض من موارد الصندوق:

- تحديث شرطية الصندوق بالنسبة لجميع البلدان المقترضة،
- إنشاء خط ائتمان مرن جديد،
- تعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني التقليدي لدى الصندوق،
- مضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق التي تقدم بشروط غير ميسرة،
- تبسيط هياكل التكلفة والاستحقاق،
- إلغاء بعض التسهيلات التي يندر استخدامها.

ويجري أيضا تنفيذ إصلاحات في أدوات الإقراض الميسر للبلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض. وإضافة إلى ذلك، يجري الصندوق مشاورات مع بلدانه الأعضاء لتحقيق زيادة كبيرة في موارده المتاحة للإقراض.

وفي هذا الصدد، صرح السيد جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام بأن "الإجراءات المتخذة اليوم تمثل تطورا مهما في إطار الإقراض المعتمد لدى الصندوق. وقد توصلنا إلى هذه الإصلاحات بالاستماع إلى آراء بلداننا الأعضاء، والتشاور مع مختلف الأطراف المعنية، واستعراض التجارب السابقة. وسوف تمهد هذه الإصلاحات السبيل أمام البلدان الأعضاء كي تعمل مع الصندوق بفعالية أكبر في منع وقوع الأزمات وتسوية ما يقع منها."

ملحق

الصندوق يجري تحسينات كبيرة في سياسة الإقراض

في تحرك لمواجهة المصاعب الاقتصادية العالمية، يجري الصندوق سلسلة من الإصلاحات التي من شأنها تقوية إطار الإقرار القائم. وتعبر هذه التدابير عن المشاورات التي جرت بين البلدان الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى، وسوف تمكن الصندوق من التحرك بمزيد من الفعالية لمواجهة ما ينشأ من تحديات أمام البلدان المتأثرة بالأزمة.

وتواجه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ضغوطا متزايدة من جراء هبوط الاقتصاد العالمي. ومع زيادة طول الأزمة، يزداد ضيق المساحة المتاحة للتصرف أمام كثير من هذه البلدان. وفي هذه الظروف، يمكن أن يؤدي التمويل من صندوق النقد الدولي في الوقت المناسب ــ إذا قُدِّم بحجم كاف وفي شكل ملائم ــ إلى حماية البلدان المعنية من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الصدمات الخارجية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تسهم مساعدات الصندوق في منع وقوع الأزمة بشكل تام. .

وعلى هذه الخلفية، **وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على إصلاح شامل كبير لإطار الإقراض الحالي،** وذلك عن طريق:

- تحديث الشرطية التي تقترن ببرامج الصندوق،
- إنشاء خط ائتمان مرن جديد،
- تعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني التقليدي لدى الصندوق،
- مضاعفة الحدود القصوى للاستفادة من موارد الصندوق،
- تطويع وتبسيط هياكل التكلفة وآجال الاستحقاق المرتبطة بقروضه،
- إلغاء بعض التسهيلات التي يندر استخدامها. إلغاء بعض التسهيلات التي يندر استخدامها.

وإضافة إلى ذلك، يسعى الصندوق إلى تحقيق زيادة كبيرة في كل من موارد الإقراض بشروط ميسرة وبشروط غير ميسرة، وهو ما سيمكنه من تلبية احتياجات التمويل المتزايدة في وقت الأزمة. ويجري أيضا تنفيذ إصلاحات في أدوات الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل.

تحديث الشرطية: يهدف الصندوق إلى ضمان تركيز يهدف صندوق النقد الدولي إلى تركيز الشروط المرتبطة بصرف قروضه وتطويعها كي تتلاءم مع مختلف درجات القوة التي تُميِّز سياسات البلدان الأعضاء وأساسياتها الاقتصادية. وكانت قروض الصندوق ترتبط غالبا في السابق بشروط مفرطة لا تركز بالقدر الكافي على الأهداف الأساسية.

وسوف يتم تحقيق هذا التحديث بطريقتين أساسيتين. أولا، سوف يزداد اعتماد الصندوق على معايير الأهلية التي تتحدد سلفا (الشرطية المسبقة) حيثما كان ذلك ملائما، بدلا من الاعتماد على الشرطية التقليدية (اللاحقة) لتكون يستند إليه في إتاحة موارد الصندوق للبلدان الأعضاء. ويتجسد هذا المبدأ في "خط الائتمان المرن" الجديد. ثانيا، سوف تبدأ من الآن مراقبة تنفيذ السياسات الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق في سياق مراجعات البرامج، بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية ــ التي سيتوقف العمل بها في جميع اتفاقات الصندوق ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات التي تعقد مع البلدان منخفضة الدخل. وبينما ستظل الإصلاحات الهيكلية جزءا لا يتجزأ من البرامج المدعمة بموارد الصندوق عند الحاجة إليها، فإن مراقبتها سوف تتم بطريقة تحد من الوصمة التي تقترن بها، حيث لن تصبح البلدان مضطرة إلى الحصول على إعفاء رسمي إذا لم تتمكن من إجراء أحد الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في التاريخ المحدد له.

خط الائتمان المرن (FCL): يستحدث صندوق النقد الدولي خط ائتمان جديد موجه للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات. وسوف يكون خط الائتمان المرن مفيدا للغاية في أغراض منع وقوع الأزمات. ويوافق الصندوق على الاتفاقات التي تعقد لاستخدام خط الائتمان المرن إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة سلفا، علما بأن الموافقة على استخدامه سوف تتم على أساس كل حالة على حدة. ولن يكون صرف الموارد مرحليا أو مشروطا بتفاهمات معينة بشأن السياسات على غرار البرامج التقليدية المدعمة بموارد الصندوق. وتستند هذه المرونة في الاستفادة من الموارد إلى القوة الواضحة التي يتسم بها الأداء السابق للبلدان المستوفية معايير الأهلية المطلوبة لهذا الغرض، وهو ما يبعث على الثقة في أن سياساتها الاقتصادية سوف تظل قوية.

وتمثل شروط خط الائتمان المرن تعزيزا للتسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل (SLF)، والذي تقرر إلغاؤه لهذا السبب. ورغم أن "التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل" قد صُمِّم أيضا لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء ذات الأداء بالغ القوة فحسب، فقد كان انتفاع المقترضين المحتملين به مقيدا بعدة مواصفات تميز بها تصميمه ــ ومنها اشتراط حد أقصى للاستفادة من الموارد وقِصَر الفترة المحددة للسداد، فضلا على عدم إمكانية استخدامه على أساس وقائي. وهناك جدة في فكرة إنشاء خط ائتمان يتاح لمنع وقوع الأزمات أو تسوية ما يقع منها ويخصص للبلدان ذات الأداء بالغ القوة، مع كل ما يميزه من سمات المرونة.

ويستمد هذا التسهيل صفة المرونة من العناصر التالية:

- طمأنة البلدان المستوفية للشروط إلى إمكانية الحصول على موارد كبيرة من الصندوق على الفور دون الخضوع لشروط (لاحقة) مستمرة؛

- أنه خط ائتمان متجدد يمكن الاستفادة منه في البداية إما لمدة ٦ أشهر أو ١٢ شهرا، حسبما يتراءى للبلد العضو، مع مراجعة حالة الأهلية بعد ٦ أشهر؛

- أنه يقترن بفترة سداد أطول (من ٣,٢٥ سنة إلى ٥ سنوات مقارنة بحد أقصى لفترة تجديد الدين يبلغ ٩ أشهر في حالة التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل؛

- عدم وجود حد أقصى صارم للاستفادة من موارد الصندوق، على أن يتم تقييم هذه الاستفادة في كل حالة على حدة (بينما كان التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل يقترن بحد أقصى مقداره ٥٠٠% من حصة العضوية)؛

- مرونة السحب في أي وقت من موارد خط الائتمان أو مرونة استخدامه كأدة وقائية (وهو ما كان محظورا في حالة التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل).

وتمثل معايير الأهلية المحددة سلفا جوهر خط الائتمان المرن، وهي بمثابة إشارة لمدى ثقة الصندوق في سياسات العضو المستوفي للشروط وقدرته على اتخاذ تدابير تصحيحية عند الضرورة. وأهم الخطوات في عملية تحديد الأهلية هي إجراء تقييم للتأكد مما يلي: (أ) أن البلد العضو يتمتع بأساسيات اقتصادية وأطر مؤسسية بالغة القوة على مستوى السياسات؛ (ب) أنه ينفذ سياسات على درجة كبيرة من القوة ــ ولديه سجل أداء سابق إيجابي ومتواصل في تنفيذ تلك السياسات؛ (ج) أنه لا يزال ملتزما بالحفاظ على هذه السياسات في المستقبل. وتشمل المعايير اللازمة لتقدير مدى أهلية البلد العضو للدخول في اتفاق يجيز له استخدام خط الائتمان المرن: (١) مركز خارجي قابل للاستمرار؛ (٢) حساب رأسمالي تغلب عليه التدفقات الخاصة؛ (٣) سجل سابق في القدرة المتواصلة على النفاذ ككيان سيادي إلى أسواق رأس المال الدولية بشروط مواتية؛ (٤) أن يكون وضع احتياطيات مريح نسبيا وقت طلب الاستفادة من خط الائتمان المرن على أساس وقائي؛ (٥) مالية عامة سليمة، بما في ذلك مستوى للدين العام يمكن الاستمرار في تحمل أعبائه؛ (٦) تضخم منخفض ومستقر، يرتكز على إطار سليم لسياسة النقد والصرف؛ (٧) عدم وجود مشكلات في الملاءة المصرفية تمثل تهديدا آنيا بوقوع أزمة في النظام المصرفي؛ (٨) رقابة فعالة على القطاع المالي؛ (٩) شفافية البيانات وسلامتها. ولا تمثل قوة الأداء مقارنة بهذه المعايير شرطا ضروريا لضمان أهلية الاستفادة من خط الائتمان المرن، حيث تُراعى في عملية تحديد الأهلية معايير تعويضية أخرى، منها وجود تدابير تصحيحية يجري تنفيذها على مستوى السياسات.

دعم اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA): تهدف إصلاحات اتفاق الاستعداد الائتماني ــ وهو أداة الإقراض الحيوية التي يستخدمها الصندوق في حل الأزمات ــ إلى إضفاء المزيد من المرونة على الاتفاق والتأكد من إمكانية استخدمه كأداة لمنع وقوع الأزمات في البلدان الأعضاء التي قد لا تكون مؤهلة للاستفادة من خط الائتمان المرن. وسوف يتيح اتفاق الاستعداد الائتماني في إطاره الجديد مستوى عاليا من موارد الصندوق للأغراض الوقائية، كما سيحقق قدرا أكبر من المرونة عن طريق المساح بتركيز صرف القروض في البداية والحد من كثرة المراجعات وعمليات الشراء حيثما كان هناك مبرر كاف من قوة السياسات المتبعة في البلد المعني وطبيعة مشكلة ميزان المدفوعات التي يواجهها.

مضاعفة حدود الاستفادة من الموارد: يجري العمل على مضاعفة حدود استفادة البلدان الأعضاء من القروض التي تقدم بشروط غير ميسرة، حيث تبلغ الحدود القصوى الجديدة للاستفادة من موارد الصندوق ٢٠٠% من حصة

العضوية على أساس سنوي و ٦٠٠% منها على أساس تراكمي. ويهدف رفع الحدود على هذا النحو إلى طمأنة البلدان إلى كفاية موارد الصندوق المتاحة لتلبية احتياجاتها التمويلية. وسيظل الحصول على قروض تتجاوز هذه الحدود قائما على النظر في كل حالة على حدة في ظل إجراءات من موارد الصندوق على أساس استثنائي والتي يجري العمل أيضا على توضيحها وتبسيطها.

تطويع وتبسيط هياكل التكلفة وآجال الاستحقاق: لإيجاد الحوافز الصحيحة للاقتراض من الصندوق، يتم إجراء إصلاح شامل أيضا لهياكل تكلفة الإقراض الوقائي عالي الموارد وآجال استحقاقه. وسوف يؤدي إلغاء سياسة توقعات إعادة الشراء القائمة على المدة ــ وهي آلية إدارية يقصد منها الحث على السداد المبكر ــ إلى إطالة فترات السماح فعليا وتبسيط جداول سداد القروض للصندوق. ويحل محل هذه الآلية الإدارية رسم إضافي جديد قائم على المدة، من شأنه أن يحقق ــ بالتضافر مع الرسوم الإضافية القائمة على مستوى القرض بعد ترشيدها ــ تخفيفا لمخاطر الائتمان دون زيادة تكلفة الاقتراض على البلدان التي تسدد القروض للصندوق في حينها. أما جدول رسوم الالتزام الجديد، الذي يرفع الرسوم مع زيادة حجم الإقراض الوقائي، فمن شأنه تخفيف مخاطر السيولة على الصندوق دون إثناء البلدان عن الاستفادة المبكرة من موارد الصندوق.

إصلاح التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل: إضافة إلى إصلاح الشرطية الهيكلية، والتي تنطبق أيضا على تسهيلات القروض الميسرة المتاحة للبلدان منخفضة الدخل، ينظر الصندوق حاليا في إدخال تعديلات على تسهيلات الإقراض بشروط ميسرة لدعم أدواته الإقراضية المستخدمة في التمويل الطارئ وقصير الأجل للبلدان منخفضة الدخل.

تبسيط مجموعة الأدوات المستخدمة في الإقراض: تقرر إلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تستخدم مؤخرا ("تسهيل الاحتياطي التكميلي" و"تسهيل التمويل التعويضي").

تعزيز موارد الصندوق: يتعين تحقيق زيادة كبيرة في موارد الصندوق لإعطاء البلدان الأعضاء ثقة كاملة في توافر ما يكفي من الأموال لدى الصندوق لتلبية احتياجاتها التمويلية إن هي احتاجت إلى الاقتراض. وقد قدَّمت اليابان بالفعل ١٠٠ مليار دولار أمريكي إضافية للصندوق حتى تزداد موارده المتاحة للإقراض والتي يمكن استخدامها في معالجة الأزمة الحالية إلى ٣٥٠ مليار دولار أمريكي، كما تعهد الاتحاد الأوربي بتقديم ٧٥ مليار يورو لنفس الغرض. وهناك جهود جارية لتحقيق زيادة أخرى في موارد الصندوق قبل انعقاد قمة مجموعة العشرين في لندن في الثاني من إبريل القادم، وتعزيز موارده المتاحة لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة لتزداد بمقدار الضِعْف على أقل تقدير.